ارتفعت بنسبة 12٪ وبقيمة 2,3 مليار دينار منذ بداية العام.. لتستحوذ على 57٪ من قيمة «بورصة الكويت» البالغة 36,7 ملياراً

البنوك «تنفض» غبار «كورونا».. وقيمتها السوقية تقفز إلى 21 مليار دينار

■ «بوبيان» الأكثر ارتفاعاً منذ بداية العام بـ 29٪ لتبلغ قيمته السوقية 2,22 مليار دينار

■ 6,3 مليارات دينار القيمة السوقية لـ «بيتك» بارتفاع 21٪.. و6 مليارات لـ «الوطني»

المحلل المالي

ربحت القيمة السوقية لقطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت منذ بداية عام 2021 وحتى 9 يونيو الجاري حوالي 2,3 مليار دينار، أي بارتفاع نسبته 12٪ لتسجل القيمة السوقية للقطاع حوالي 21 مليار دينار (57٪ من القيمة السوقية لبورصة الكويت البالغة 36,73 مليار دينار)، وذلك بعد ان كانت سجلت 18,65 مليار دينار بنهاية 2020.

وتأتي هذه القفزة للقيمة السوقية لأسهم البنوك الكويتية وتسجيلها مستويات جيدة منذ بداية 2021، بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط بأكثر من 35٪ منذ بداية العام، بالإضافة إلى تفاؤل المستثمرين بقرب انتهاء الأزمة الصحية وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية.

الأكثر ارتفاعاً

ووقفا لرصد لـ «الأنباء» حول أداء أسهم البنوك في بورصة الكويت منذ بداية العام وحتى 9 يونيو الجاري، يتبين أن أسهم جميع البنوك سجلت ارتفاعات بنسب متفاوتة، حيث ارتفعت القيمة السوقية لبنك بوبيان بنسبة 29٪ لتسجل 2,22 مليار دينار.

وجاء بالمرتبة الثانية بيت التمويل الكويتي «بيتك» بارتفاع قيمته السوقية بنسبة 21,4٪ لتسجل 6,31 مليارات دينار، وهو الأعلى بين البنوك المدرجة في البورصة، حيث شكلت قيمته السوقية 17٪ من القيمة الإجمالية للسوق.

ثم تبعهما بنك برقان بارتفاع في قيمته السوقية بنسبة 14٪ لتسجل 638 مليون دينار وبنك الخليج بنسبة 12,3٪ لتسجل قيمته الرأسمالية السوقية 750 مليون دينار، اما بنك الكويت الوطني فقد ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 5٪ لتسجل 6 مليارات دينار ما يعادل وزن في السوق نسبته 16,3٪ من القيمة السوقية الاجمالية للبورصة الكويتية مرتفعا بحوالي 281 مليون دينار.

ومن حيث حجم الارتفاع في القيمة السوقية، فقد جاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في صدارة الرابحين بارتفاع قيمته السوقية 1,11 مليار دينار، تلاه بنك بوبيان بارتفاع قدره 496 مليون دينار.

أسعار الأسهم

وبالمقارنة مع ادنى اقفال لاسهم البنوك خلال النصف الاول من 2020 نتيجة تداعيات ازمة كورونا على الاسواق المالية، فمن الملاحظ ان معظم اسعار اسهم البنوك لم تتعافى كليا وارتفعت اسعار اسهمها بنسب متفاوتة بضغط من النتائج المالية للبنوك التي تأثرت سلبا نتيجة ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان الى مستويات قياسية تاريخية وصعوبة البيئة التشغيلية للبنوك وتباطؤ سوق الائتمان بضغط من الظروف التي فرضت على المستهلكين والشركات.

وتصدر سهم بنك بوبيان البنوك المدرجة من حيث التعافي من ادنى مستوياته في الازمة ليرتفع بنسبة 69٪ ويغلق عند 697 فلسا في 9 يونيو 2021. اما بنك وربة فقد ارتفع سهمه بنسبة 43,8٪ ليسجل 253 فلسا تلاه بيتك والأهلي المتحد-البحرين بارتفاع نسبته 38,5٪ و37,2٪ على التوالي عن ادنى اقفال في الازمة. اما كل من البنك الاهلي وبرقان والدولي فكان الارتفاع بحدود الـ 33٪ بينما الوطني تعافى بنسبة 23,4٪.

تقييمات القطاع

وبالتزامن مع التعافي في اسعار أسهم البنوك وانخفاض صافي الارباح لعام 2020 والربع الاول من عام 2021 بالمقارنة مع النتائج المالية لعام 2019، ارتفعت تقييمات القطاع (مكررات الربحية ومضاعف السعر الى القيمة الدفترية) الى مستويات عالية ومن المتوقع ان نلاحظ انخفاضاً في التقييمات عند الاسعار الحالية حيث الاداء المالي للبنوك خلال السنة الحالية والسنة القادمة سوف يشهد ارتفاعا متوسطا في الايرادات وصافي الارباح بينما المخصصات قد تشهد بعض الانخفاض عن مستواها في عام 2020 وتبقى اعلى من مستوياته المسجلة في عام 2019.

يتداول قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت حاليا عند مكرر ربحية 29 مرة على اساس ارباح فترة آخر 12 شهر المنتهية في الربع الاول 2021 بالمقارنة مع معدل P/E Ratio تحت مستوى الـ 15 مرة خلال فترة ما قبل الازمة، اما عائد التوزيعات النقدية للقطاع عن عام 2020 فقد انخفض الى 1,34٪ بعد ان كان في مستوى 3,5٪ عن عام 2019.

يتداول البنك الاهلي المتحد- البحرين عند افضل مكرر ربحية 17,3 مرة ويعتبر الافضل بين البنوك المدرجة في بورصة الكويت بينما بنك الخليج والبنك الوطني يتداولان عند مكرر ربحية 23,3 و23,9 مرة على التوالي وتعتبر افضل عند المقارنة مع معدلات القطاع والبورصة. اما بنك بوبيان، فمكرر ربحيته لا يزال من الاعلى بين البنوك عند 60 مرة صعودا من من 28 مرة قبل الازمة. اما بيتك فيتداول عند مكرر ربحية 41 مرة وبرقان عند 29,7 مرة.

أبرز مؤشرات أداء أسهم البنوك الكويتية في بورصة الكويت منذ بداية العام الحالي

البنك	نسبة التغير في القيمة السوقية منذ بداية 2021	مكررات الربحية خلال الربع الأول (بالمرة)	نسبة ارتفاع السهم من ادنى مستوى منذ بداية كورونا
بوبيان	٪28,8	60,2	٪69,2
بيتك	٪21,4	40,9	٪38,2
الوطني	٪4,9	23,9	٪23,4
برقان	٪14,1	29,7	٪33,5
الخليج	٪12,3	23,3	٪31,6
الأهلي المتحد	٪10,8	25,5	٪18,8
الأهلي	٪8,5	-	٪35,8
وربة	٪7,2	62,9	٪43,8
KIB	٪5,8	-	٪33,3
المتحد ـ البحرين	٪4,1	17,3	٪37,2
التجاري	-	-	٪7,5

احتلت المرتبة الثانية خليجياً من حيث استبعاد خفض الوكالة لتصنيفها

«موديز»: مستقبل التصنيف الائتماني للشركات الكويتية.. مستقر

■ 80٪ من شركات الكويت تتوقع ثبات تصنيفها.. مقابل 35٪ لنظيرتها السعودية و50٪ للإماراتية

■ الوكالة تغطي 16 شركة داخل الكويت يتركز غالبيتها بالقطاع المالي والتأمين.. وشركتان غير ماليتين

علاء مجيد

حلت الكويت في المرتبة الثانية خليجيا من حيث استبعاد إمكانية خفض التصنيف الائتماني لشركاتها، حيث تشير التوقعات إلى إمكانية خفض التصنيف الائتماني لنحو 20٪ فقط من عدد الشركات الكويتية الخاضعة للتصنيف الائتماني مقابل 80٪ قد تشهد ثباتا في التصنيف، وذلك بحسب تقرير وكالة موديز التصنيف الائتماني الصادر حديثا والذي تناول احتمالات خفض التصنيفات الائتمانية السيادية والتصنيفات الائتمانية للشركات عالميا، وألقى الضوء على توقعاته للشركات التي تخضع للتصنيف الائتماني من الوكالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تصدرت قطر قائمة دول الخليج، حيث أكدت الوكالة عدم وجود أية شركات قطرية قد يتم خفض التصنيف الائتماني لها وعدم توقع نظرة مستقبلية سلبية لأي منها في مراجعاتها لتصنيف الشركات خلال الفترة المقبلة.

جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة خليجيا، حيث توقعت الوكالة أن يتم خفض التصنيف الائتماني والتحول لنظرة مستقبلية سلبية لنحو 50٪ من الشركات الإماراتية التي تغطيها الوكالة أثناء المراجعات المقبلة والباقي بنفس النسبة من الشركات قد تشهد ثباتا في التصنيف وفي المرتبة الرابعة والأخيرة خليجيا جاءت السعودية، حيث تتوقع الوكالة خفض التصنيف الائتماني وتحول النظرة المستقبلية لسلبية لنحو 65٪ من الشركات السعودية التي تقوم بتغطيتها أثناء المراجعات المقبلة مقابل 35٪ فقط من الشركات السعودية قد تشهد ثباتا في التصنيف.

رؤية إيجابية

وتتزامن تلك الرؤية الإيجابية لوكالة موديز للتصنيف الائتماني لكبرى الشركات الكويتية التي تغطيها الوكالة رغم تداعيات جائحة كورونا مع توقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الكويتي بنسبة 2,4٪ خلال العام الحالي و3,6٪ لعام 2022 و2,8٪ للعام 2023 بحسب تقرير الآفاق الاقتصادية للبنك في يونيو الجاري وبتحسن كبير مقارنة بتوقعاته في يناير الماضي والبالغة 1,9٪ نمو بالناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 وبنسبة أقل بلغت 0,5٪ للعام المقبل.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد خفضت تصنيفها للكويت من AA2 إلى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأرجعت الوكالة في تقريرها الصادر في سبتمبر الماضي خفض التصنيف إلى التحديات التمويلية التي فرضتها جائحة كورونا، وقالت إن استمرار عدم القدرة على استجابة الميزانية العامة لصدمات للإيرادات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، يشير إلى فعالية أضعف للسياسة المالية العامة. وأن خفض التصنيف الائتماني للكويت يعكس زيادة في مخاطر السيولة للحكومة.

أغلبية مالية

أشار تقرير وكالة موديز الى أن عدد الشركات التي تغطيها موديز داخل الكويت يبلغ 16 شركة ويتركز العدد الأكبر منها في شركات القطاع المالي بعدد 10 شركات تلتها شركات قطاع التامين بعدد 4 شركات فيما تغطي الوكالة الدولية شركتين فقط تعملان في القطاعات غير المالية.

وتحتل الكويت بذلك العدد من الشركات التي تغطيها الوكالة المرتبة الرابعة خليجيا، حيث احتلت الإمارات المرتبة الاولى من حيث عدد الشركات الإماراتية التي تقوم الوكالة بتغطيتها والبالغ 56 شركة اغلبها من الشركات المالية يليها في المرتبة الثانية السعودية بعدد شركات بلغ 25 شركة اغلبها من شركات البنية التحية وتمويل المشروعات وجاءت في المرتبة الثالثة قطر بعدد شركات بلغ 17 شركة واغلبها من القطاع المالي.

بقيمة 500 مليون دولار.. والمؤلف من 25 طابقاً

«بلومبيرغ»: «وفرة الاستثمارية» شريك بالاستحواذ على برج في «مانهاتن»

محمود عيسى

ذكرت وكالة بلومبيرغ الاخبارية عن قيام تحالف بين شركة وفرة كابيتال بارتنرز التابعة لمجموعة الوفرة للاستشارات الاستثمارية، وشركة نايتنغيل بروبيريتز الاميركية بعملية استحواذ وتمويل بقيمة 500 مليون دولار لتطوير البرج التجاري المعروف باسم ««وول ستريت 111» المؤلف من 25 طابقا في ضاحية مانهاتن بمدينة نيويورك.

وأضافت الوكالة أن عملية الصفقة استهدفت تحقيق فائدة لحساب وفرة كابيتال بارتنرز من الأسعار المخفضة بسبب تداعيات وباء كورونا، في وقت شهد الحي المالي الشهير نزوحا جماعيا للمستأجرين، زاد من تفاقمه تفشي الجائحة وما نتج عنه من تخلي الكثير من المستأجرين في ناطحات السحاب في مانهاتن عن مكاتبهم.

وأوضحت «بلومبيرغ» ان صفقة التمويل الجديدة الرامية لشراء وتجديد برج «وول ستريت 111» الواقع على مساحة 1,2 مليون قدم مربعة، جاءت في الوقت المناسب حيث بدأت عودة موظفي الشركات إلى المكاتب مرة أخرى.

وأشارت الوكالة نقلا عن الرئيس التنفيذي لشركة نيومارك التي ساعدت على ترتيب الصفقة دوستين ستولي، ان سجلات دائرة العقارات في مدينة نيويورك تظهر ان الصفقة قد تمت على مرحلتين منفصلتين، حيث يعود تاريخ المرحلة الأولى الى يناير 2020 عندما دفعت الشركتان ما قيمته 175 مليون دولار مقابل استملاك البرج، وتلتها المرحلة الثانية المتمثلة في شراء الارض في يوليو من العام ذاته، وما تلاها من حصول الشركتين على تمويل لتحديث وإعادة تطوير المبنى في عملية مراهنة على تحسن سوق الايجارات في الحي المالي.

ولكن «بلومبيرغ» قالت انه حتى مع بدء سوق المال في نيويورك بالانتعاش، فإن الطلب على المساحات المكتبية ما زال غير واضح. ومع ان الشركات التي تبنت العمل عن بعد تنفيذا لتعليمات الإغلاق، تخطط لإعادة موظفيها إلى المكاتب في مانهاتن، الا ان الجداول الزمنية التي اصبحت تتسم بالمرونة جراء الوباء قد تترجم الى احتياج الشركات لمساحات أقل.

وقد ارتفع معدل توافر المكاتب في مانهاتن للشهر الثاني عشر على التوالي في مايو إلى 17٪، حسب التقرير الصادر عن شركة كوليرز للأبحاث العقارية. ومنذ مارس الماضي، قفزت المساحة المخصصة للاستحواذ بنسبة 70٪ لتصل إلى 92 مليون قدم مربعة، الا ان حوالي 18٪ فقط من الموظفين في منطقة نيويورك قد عادوا للعمل في المكاتب اعتبارا من 2 يونيو.

تجدر الإشارة الى ان الحي المالي في مدينة نيويورك كان قد عانى من تخمة العرض من المساحات المكتبية مع شغور الكثير من العقارات.

النفط الكويتي يواصل الصعود.. ويبلغ 72,42 دولاراً للبرميل

وكالات: واصل سعر برميل النفط الكويتي الصعود ليبلغ مستوى 72,42 دولارا، مرتفعا بنسبة 0,6٪ وبقيمة 47 سنتا، وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس، ليحافظ بذلك الخام الكويتي على أعلى مستوياته المسجلة في عامين.

وعلى صعيد أسواق النفط العالمية، فقد أنهت أسعار الخام العالمية تعاملات الأسبوع الماضي على تسجيل مكاسب أسبوعية بنسبة 1,9٪، لتحافظ بذلك على أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2018، فيما أنهت العقود الآجلة للغاز الطبيعي تعاملات الأمس رابحة 15 سنتا وبارتفاع 4,7٪، عند مستوى 3,30 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وبمكاسب أسبوعية أكبر من 6٪.

ويأتي أداء الخام في الأسواق العالمية بعد تأكيد وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري، أن مجموعة دول «أوبيك+» تحتاج إلى زيادة الإنتاج لتلبية الطلب، مع توقعات بالتعافي والوصول إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا بحلول نهاية عام 2022.